

دور لجنة التكيف المنبثقة عن اتفاق باريس في السياسات المناخية The Role of the Adaptation Commission in Climate Policy

عزيزة بن جميل
جامعة باجي مختار عنابة
azizaben81@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/12/26 ؛ تاريخ القبول: 2025/12/31 ؛ تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

لجنة التكيف هي أحد الأجهزة الرئيسية المنبثقة عن اتفاق باريس للمناخ لسنة 2015، تلعب دوراً محورياً في تعزيز جهود التكيف مع تغير المناخ على المستوى العالمي. تأسست هذه اللجنة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) عام 1992، ثم عزز اتفاق باريس دورها. منذ تأسيسها، حققت اللجنة عدة إنجازات، منها: إطلاق مبادرة "الهدف العالمي للتكيف" لقياس مدى تقدم الدول في التكيف، دعم خطط التكيف الوطنية في أكثر من 100 دولة نامية. بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: لجنة؛ تكيف؛ تغير مناخي؛ آلية عمل.

Abstract :

The Adaptation Commission is a key instrument of the 2015 Paris Agreement on climate change, playing a pivotal role in advancing global climate change adaptation efforts. Established under the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) in 1992, its role was further strengthened by the Paris Agreement.

Since its inception, the Commission has achieved several milestones, including launching the Global Adaptation Goal initiative to measure countries' adaptation progress, supporting national adaptation plans in over 100 developing countries, and promoting regional cooperation.

Keywords: Commission; Adaptation; Climate Change; Working Mechanism.

عزيزة بن جميل، azizaben81@hotmail.com

مقدمة:

يشكّل تغير المناخ أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، حيث تؤثر تداعياته على كافة مناحي الحياة، من الاقتصاد إلى الصحة والبيئة. وفي إطار الجهود الدولية لمواجهة هذه الأزمة، تم توقيع اتفاق باريس للمناخ عام 2015، الذي يهدف إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية وتعزيز قدرات الدول على التكيف مع التغيرات المناخية. حيث يعد التكيف مع تغير المناخ أحد الركائز الأساسية لاتفاق باريس، الذي يهدف إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين، مع السعي لعدم تجاوز 1.5 درجة مئوية. ومع ذلك، فإن التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وحده لا يكفي، إذ يجب تعزيز قدرة الدول، خاصة النامية منها، على التكيف مع الآثار الحتمية لتغير المناخ مثل الفيضانات والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر.

من بين الآليات الرئيسية التي أقرها الاتفاق، تأتي لجنة التكيف كإطار دولي يهدف إلى تعزيز سياسات التكيف وضمان دعم الدول النامية في مواجهة تداعيات المناخ، فهي تعد واحدة من الهيئات الرئيسية المنبثقة عن اتفاق باريس، وقد تم إنشاؤها أصلاً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) عام 1992، ثم تم تعزيز دورها بموجب الاتفاق. وتتألف اللجنة من ممثلين عن الدول الأطراف، بما في ذلك دول متقدمة ونامية، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الدولية والمجتمع المدني.

تلعب هذه اللجنة دوراً محورياً في تنسيق الجهود العالمية لتعزيز المرونة المناخية، وتقديم الدعم الفني والمالي للدول الأكثر عرضة للتأثيرات المناخية، وهي تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- * تعزيز التخطيط والتنفيذ الفعال لتدابير التكيف مع تغير المناخ.
- * دعم الدول النامية في تطوير استراتيجيات التكيف وتوفير التمويل اللازم.
- * تحسين تبادل المعرفة والخبرات بين الدول.
- * رفع مستوى الوعي بأهمية التكيف كجزء أساسي من الاستجابة العالمية لتغير المناخ¹.
- بناء على ما تقدم، نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:
- * فيما تتمثل جهود اللجنة في مجال التكيف مع تغير المناخ على المستوى العالمي؟
- إجابة على هذه الإشكاليات سنتطرق إلى جزئيتين إلى:

1. الإطار القانوني للجنة التكيف.

2. آليات عمل لجنة التكيف والتحديات التي تواجهها.

1. الإطار القانوني للجنة التكيف:

جاء اتفاق باريس للتغير المناخي لسنة 2015، كتنويع للجهود الدولية في إطار إيجاد إطار قانوني ملزم يساهم في حل المشاكل البيئية الناتجة عن التغير المناخي، الذي يسببه زيادة انبعاثات الغازات الضارة بالغلاف الجوي، فهو بموجب نصوصه مرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992، وعليه تعتبر كلا الاتفاقيتين الأساس القانوني للجنة التكيف.

1.1 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992:

نصت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على إنشاء عدد من الآليات المؤسسية والمالية وأخرى للامتثال وتسوية المنازعات، على النحو التالي:

1.1.1 مؤتمر الأطراف: يعتبر مؤتمر الأطراف الهيئة العليا للاتفاقية. وهو يتخذ القرارات الرامية إلى تعزيز التنفيذ ويستعرض بصورة منتظمة فعالية الاتفاقية. وتفعيلاً لذلك، يحق لمؤتمر الأطراف أن ينظر في التقارير الوطنية والتزامات الأطراف والترتيبات المؤسسية الخاضعة للاتفاقية، وأن يستعرض كافة الالتزامات الواردة في المادة 4 الفقرة 2 من الاتفاقية، كما أنه يسهر على تنسيق التدابير الوطنية ويقدم التوصيات حول أية مسائل ترمي إلى تحقيق أهداف الاتفاقية².

كما تجدر الإشارة، إلى أن الاتفاقية نصت على إنشاء هئلتان فرعيتان إحداهما للمشورة العلمية والتقنية (المادة 9 من الاتفاقية) والأخرى للتنفيذ (المادة 10 من الاتفاقية)؛ وآلية مالية (المادة 11 من الاتفاقية). هذا، وإن عضوية الهيئات الفرعية مفتوحة أمام جميع الأطراف، وتضم في الوقت نفسه ممثلي الحكومات من أصحاب الخبرة ذات الصلة، وهي تقيم حالة المعرفة العلمية والتقدم العام وأثار التدابير التي تتخذها الأطراف لتنفيذ الاتفاقية. والهيئات الفرعية هذه مسؤولة أمام مؤتمر الأطراف وحده، ويحق للمؤتمر أن ينشئ هيئات فرعية أخرى حسب اللزوم³.

1.1.2 آلية الامتثال وتسوية المنازعات: أنشأت الاتفاقية كذلك آليتان تكميليتان لمعالجة

المسائل المتعلقة بتنفيذها وتسوية المنازعات المتصلة بها. إذ تتوخى الاتفاقية وجود عملية تشاورية متعددة الأطراف لمساعدة الأطراف على التغلب على الصعوبات في التنفيذ، وتهدف إلى الترويج لفهم الاتفاقية ولمنع نشوب المنازعات⁴.

أما القرارات المتعلقة بسير العملية وإنشاء لجنة استشارية متعددة الأطراف على أساس دائم، فقد ترك أمرها لمؤتمر الأطراف. وفي حال عدم التمكن من تفادي النزاع من خلال العملية التشاورية، حيث تنص المادة 14 من الاتفاقية على إمكانية حله بالإجراءات الشائنة الأكثر تقليدية

لحل المنازعات والمتمثلة في التفاوض وتشكيل هيئة للتوفيق عند الطلب أو رفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية أو للتحكيم الدولي للبت فيه⁵.

1. 1. 3 نحو إيجاد التزامات أشد صرامة: دعت الجمعية العامة لجنة التفاوض الدولية عند انشائها إلى مراعاة المساهمات العلمية التي يقدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ويستمر التعاون مع الفريق الحكومي الدولي في إطار الاتفاقية ولاسيما من خلال مؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية؛

فإذا كان تقرير التقييم الأول الخاص بتغير المناخ العالمي والصادر عن الفريق الحكومي الدولي قد أسهم كثيراً في إنجاح المفاوضات التي انتجت الاتفاقية، فإنه من الممكن التوصل إلى نتيجة مماثلة فيما يتعلق بتقرير التقييم الثاني وإسهامه في بروتوكول كيوتو. فالحكومات، عندما اعتمدت الاتفاقية، كانت تعرف أن الالتزامات العامة والخاصة فيها لم تكن بالكافية للتصدي بصورة جادة لتغير المناخ. وعلى هذا الأساس، اتخذ مؤتمر الأطراف، منذ دورته الأولى، قراراً بإطلاق جولة جديدة من المحادثات لتعزيز الالتزامات الخاصة الواقعة على البلدان المدرجة في المرفق الأول، بموجب المادة 4، الفقرة 2 (أ) و (ب) من الاتفاقية، من خلال اعتماد بروتوكول أو صك قانوني آخر⁶.

1. 2 اتفاق باريس للتغير المناخي لسنة 2015:

جاءت اتفاقية باريس للتغير المناخي كتنويع للجهود الدولية في سبيل إيجاد إطار قانوني ملزم يسهم في حل المشاكل البيئية الناتجة عن التغير المناخي الذي يسببه زيادة انبعاثات الغازات الضارة بالغلاف الجوي، كما أنها بموجب نصوصها مرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي هذا الصدد نصت المادة الثانية من اتفاقية باريس على تحقيق أهدافها من خلال تحسين تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، كما أنها حددت مجموعة من الالتزامات لتحقيق أهداف الاتفاقية⁷.

اعترف الأطراف في مؤتمر ديربان التاسع عشر الذي انعقد سنة 2011 بفشل آلية -أعلى أسفل-⁸ التي نص عليها بروتوكول كيوتو لعام 1997، وتقرر إنشاء الفريق العامل المعني بالبحث عن آلية قانونية ملزمة محل بروتوكول كيوتو بحلول 2015، وبالفعل تمكن الفريق العامل من ابتكار آلية جديدة يضمن بها مشاركة جميع الأطراف، حيث اعتمد على منهج معاكس تماماً لما جاء في بروتوكول كيوتو ويتمثل ذلك في النهج التصاعدي أو ما يسمى بالآلية -أسفل أعلى- مفادها أن تقدم الدول على المستوى الوطني الخطط والمساهمات التي تعزم القيام بها تحقيقاً لأهداف الاتفاقية

خاصة تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، وهذا ما يسمح فيما بعد للأطراف في الاتفاقية من صياغة استراتيجيات التكيف والتخفيف حسب ظروف كل بلد⁹.

هذا، وقد نص اتفاق باريس على إنشاء آلية لتسهيل تنفيذ أحكام هذا الاتفاق وتعزيز الامتثال له، تكون عبارة عن لجنة تضم خبراء، بحيث تعمل بطريقة شفافة وغير اتهامية وغير عقابية، وتقدم تقاريراً سنوية لمؤتمر الأطراف¹⁰، وهي لجنة التكيف التي سيتم التطرق إلى تفاصيل عملها من خلال ما سيأتي¹¹.

2. آليات عمل لجنة التكيف والتحديات التي تواجهها:

تأسست لجنة التكيف في الأصل تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، ثم تم دمجها بشكل كامل في إطار اتفاق باريس لتعزيز دورها. تتألف اللجنة من 16 عضواً يمثلون الدول الأطراف، مع مراعاة التوازن الجغرافي وتمثيل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء¹².

تتمثل المهام الرئيسية للجنة، فيما يلي:

1. توفير التوجيه الفني: تقديم المشورة للدول حول كيفية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، مثل "بلاغات التكيف" و"الاستراتيجيات طويلة الأجل".
2. تعزيز الشفافية: ضمان إدراج جهود التكيف في التقارير الوطنية التي تقدمها الدول، مثل المساهمات المحددة وطنياً.
3. تسهيل التمويل: العمل مع صناديق المناخ الدولية (مثل الصندوق الأخضر للمناخ) لتحفيز تدفق الأموال نحو مشاريع التكيف في الدول النامية.
4. التقييم العالمي: المشاركة في "عملية التقييم العالمي" التي تنظم كل 5 سنوات لمراجعة التقدم الجماعي في التكيف¹³.

2. 1 آليات عمل لجنة التكيف:

منذ تأسيسها، حققت اللجنة عدة إنجازات، منها:

- إطلاق مبادرة "الهدف العالمي للتكيف" (Global Goal on Adaptation) لقياس مدى تقدم الدول في التكيف.
- دعم خطط التكيف الوطنية (NAPs) في أكثر من 100 دولة نامية. حيث تدمج العديد من الدول أهداف التكيف في مساهماتها الوطنية (NDCs)، حيث تشجع اللجنة على تضمين مؤشرات قابلة

للقياس لضمان متابعة التقدم. على سبيل المثال، ذكر العراق في مساهمته خططاً لمواجهة الجفاف والعواصف الرملية عبر تحسين إدارة المياه والطاقة المتجددة.

• تعزيز التعاون الإقليمي، مثل مبادرات التكيف في أفريقيا وجزر المحيط الهادئ¹⁴.

في سبيل تحقيق ما تقدم، تعتمد اللجنة في عملها على عدد من الآليات، أهمها:

• إعداد تقارير وتوصيات تُقدم لمؤتمر الأطراف (COP) لتوجيه السياسات.

• تنظيم ورش عمل وحوارات بين الدول لتبادل أفضل الممارسات.

• تسهيل الوصول إلى التمويل من خلال صندوق المناخ الأخضر وغيره.

• تعزيز الشفافية في جهود التكيف عبر أنظمة الرصد والتقييم.

• الحوارات العالمية: تنظم اللجنة حوارات دورية مثل "حوار تمثيل" لتبادل الخبرات بين الدول حول أفضل ممارسات التكيف.

• التقارير الدورية: تُعد تقارير عن فجوات التكيف ومدى فعالية السياسات الحالية، مثل تلك المقدمة في مؤتمرات الأطراف (COP 14).

• الدعم الفني: تقدم المساعدة التقنية للدول في إعداد وتنفيذ خطط التكيف، بما في ذلك استخدام الأدوات مثل "إطار نيروبي" لتعزيز الشفافية¹⁵.

2.2 التحديات التي تواجه لجنة التكيف:

هناك العديد من التحديات التي تواجه اللجنة ومستقبل عملها في ظل التطورات المناخية، أهمها:

* نقص التمويل: معظم الأموال المخصصة للمناخ تذهب للتخفيف (خفض الانبعاثات) وليس للتكيف. بالإضافة إلى صعوبة حصول الدول الفقيرة على التمويل بسبب الشروط المعقدة، بحيث لا تزال هناك فجوات كبيرة، خاصة في تمويل مشاريع التكيف، حيث تشير التقارير إلى أن الدول النامية تحتاج إلى حوالي 70 مليار دولار سنوياً لتنفيذ خططها، بينما التمويل المتاح لا يتجاوز ثلث هذا المبلغ.

* ضعف القدرات المؤسسية: فالعديد من الدول النامية تفتقر إلى الخبرات الفنية لتنفيذ مشاريع التكيف.

* عدم التنسيق بين الدول: بعض الخطط تتداخل أو تتعارض مع سياسات التنمية المحلية.

* تغير الأولويات السياسية: بعض الدول تتراجع عن التزاماتها بسبب الأزمات الاقتصادية أو الصراعات¹⁶.

رغم التحديات، تظل لجنة التكيف أداة حيوية لتحقيق أهداف اتفاق باريس. وهي بحاجة إلى:

- زيادة التمويل: عبر آليات مبتكرة مثل السندات الخضراء وشركات القطاع الخاص.
- تعزيز القدرات المحلية: من خلال برامج تدريبية تستهدف الدول النامية.
- تحسين التنسيق: بين المبادرات الإقليمية مثل آليات أفريقيا والجهود العالمية¹⁷.

الخاتمة:

تظل لجنة التكيف إحدى الركائز الأساسية في تنفيذ اتفاق باريس، لكن نجاحها يعتمد على تعاون الدول والتزامها بتحويل الأهداف إلى أفعال. في عالم يشهد ارتفاعاً متسارعاً في درجات الحرارة، لا يمكن الفصل بين جهود التخفيف والتكيف؛ فكلاهما وجهان لعملة واحدة في المعركة ضد تغير المناخ.

مع تزايد الكوارث المناخية، مثل موجات الحر والأعاصير، يصبح دور اللجنة أكثر أهمية. ويمكن تعزيز عملها عبر:

- زيادة الضغط على الدول المانحة لتوفير تمويل أكبر وأكثر استدامة.
- تعزيز التكنولوجيا والابتكار في مجال التكيف، مثل أنظمة الإنذار المبكر.
- إشراك القطاع الخاص في مشاريع التكيف لسد فجوة التمويل.
- تعزيز العدالة المناخية، بحيث تتحمل الدول الصناعية مسؤولية أكبر في دعم الدول الضعيفة.
- وعليه، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- على الحكومات تعزيز خطط التكيف ودمجها في سياساتها التنموية.
- على المجتمع الدولي زيادة الدعم المالي والفني للدول الأكثر تأثراً، إذ من خلال التعاون العالمي يمكن تحقيق القدرة على الصمود في وجه التحديات المناخية المتزايدة.
- على الأفراد والمجتمعات المشاركة في جهود التكيف المحلية، مثل حماية الموارد المائية وزراعة الأشجار.

الهوامش:

¹ Reports and publications of the Adaptation Committee (available on the UNFCCC website) : <https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/resources/publications-adaptation-committee>

² المادة 7 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992.

³ لورانس بواسون دي شازورن، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، متاح على الرابط:

https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ccc/ccc_a.pdf

⁴ المادتان 13 و14 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992.

⁵ المادة 14 من الاتفاقية نفسها.

⁶ لورانس بواسون دي شازورن، المقال السابق.

⁷ حددت المادة الثانية من اتفاقية باريس الهدف الأساسي الذي تسعى إلى تحقيقه، وهو يتمثل في زيادة الاستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ ولكن ذلك بما يتفق مع تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وقد حددت ثلاث وسائل لتحقيق هذا الهدف تتمثل في:

- تقليص مخاطر تغير المناخ والآثار الناجمة عنه من خلال العمل على تخفيض درجة حرارة العالم إلى أقل من درجتين مئويتين ثم مواصلة الجهود الرامية إلى تثبيتها إلى حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية.

- زيادة القدرة على التحمل والتكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ من خلال تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة.

- توفير الإمكانيات المالية لدعم تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وتحمل آثار تغير المناخ.

⁸ يقصد بآلية أعلى أسفل بأن تقدم الاتفاقية (الطرف الأعلى مركزا قانونيا) التزامات وسياسات معينة تلتزم بها الأطراف (الطرف الأسفل الأقل مركزا قانونيا) وتنفذها من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للاتفاقية. أنظر في ذلك:

- فهد علي موج، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015 (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 91.

⁹ الرسالة نفسها، ص ص 91 و92.

¹⁰ المادة 15 من اتفاق باريس لسنة 2015.

¹¹ للمزيد أنظر:

- علي سيف النامي، الحماية القانونية الدولية للمناخ في ضوء اتفاقية باريس لعام 2015، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 3، السنة 42، سبتمبر 2022، ص 125.

¹² Decisions of the Conference of the Parties (COP) related to the Adaptation Committee (available on the UNFCCC website) : <https://unfccc.int/decisions>

¹³ Reports and publications of the Adaptation Committee, op. cit.

¹⁴ Decisions of the Conference of the Parties (COP) related to the Adaptation Committee, op. cit.

¹⁵ Reports and publications of the Adaptation Committee, op. cit.

¹⁶ تقرير فجوة التكيف لعام 2025، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، متاح على الرابط:

<https://www.unep.org/ar/resources/tqrry-fjw-altkywf-lam-2025>

¹⁷ التكيف مع آثار تغير المناخ، متاح على الرابط:

<https://www.un.org/ar/climatechange/climate-adaptation>

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: قائمة المصادر.

أ- الاتفاقيات الدولية:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992.
- بروتوكول كيوتو لسنة 1997 الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لسنة 2015.

ب- الوثائق الدولية:

- Reports and publications of the Adaptation Committee (available on the UNFCCC website) .
- Decisions of the Conference of the Parties (COP) related to the Adaptation Committee (available on the UNFCCC website).

ثانياً: قائمة المراجع.

أ- المقالات:

- علي سيف النامي، الحماية القانونية الدولية للمناخ في ضوء اتفاقية باريس لعام 2015، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد 3، السنة 42، سبتمبر 2022.
- لورانس بواسون دي شازورن، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، متاح على الرابط: https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ccccc/ccccc_a.pdf

ب- الرسائل الجامعية:

- فهد علي موج، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015 (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

ج- مواقع الانترنت:

- تقرير فجوة التكيف لعام 2025، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، متاح على الرابط: <https://www.unep.org/ar/resources/tqrrr-fjwtf-altkywf-lam-2025>
- التكيف مع آثار تغير المناخ، متاح على الرابط: <https://www.un.org/ar/climatechange/climate-adaptation>